

المحاضرة (٤)

أسس الإثبات والقياس والافصاح المحاسبي لعمليات الوحدات غير الهادفة للربح

من أهم وظائف المحاسبة التسجيل والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي ، وهذه الوظائف فنية لكافة الوحدات المحاسبية سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح ، ويتم تنفيذ هذه الوظائف باستخدام مجموعة من الأساليب والطرق المحاسبية وطبقاً لأسس ومعايير المحاسبة السابق الإشارة إليها ، كما تستخدم الوسائل اليدوية والآلية والإلكترونية .

وفيما يلي نبذة مختصرة لكيفية أداء هذه الوظائف (العمليات) فى ضوء طبيعة أنشطة الوحدات غير الهادفة للربح .

اولاً" : أسس الإثبات لعمليات الوحدات غير الهادفة للربح

يقصد بالإثبات المحاسبي تسجيل كافة المعاملات من إيرادات ونفقات ، وتحصيل و صرف أولاً بأول ويعتمد ذلك على المستندات والوثائق المختلفة المؤيدة لها ، ويتم الإثبات فى الدفاتر والسجلات طبقاً لطريقة المحاسبة المختارة ، ويحكم عملية الإثبات الأسس الآتية :

- (١) - سلامة واستيفاء المستندات للشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها .
 - (٢) - فورية الإثبات أولاً بأول بالدفاتر والسجلات بدون تأخير .
 - (٣) - تاريخ الإثبات باليوم والشهر والسنة لبيان وقت حدوث المعاملة .
 - (٤) - المعالجة المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والمناسبة لطبيعة الوحدات غير الهادفة للربح .
 - (٥) - الالتزام بالنظم والقوانين المحلية للدولة التي تعمل فيها الوحدة .
 - (٦) - الالتزام بالأعراف والتقاليد واحكام الدين فى الدولة التي تعمل فيها الوحدة .
- ويتم الإثبات يدوياً أو باستخدام الوسائل الآلية والإلكترونية حسب الأحوال ، ومن الأفضل الاستفادة من التقنيات المعاصرة فى المحاسبة .

ثانياً" : أسس القياس المحاسبي لمعاملات الوحدات غير الهادفة للربح

يقصد بالقياس المحاسبي ترجمة المعاملات التى تقوم بها الوحدات غير الهادفة للربح إلى صورة نقدية حتى يمكن إثباتها وتسجيلها بالدفاتر والسجلات وتحديد المديونية والدائنية وبيان نتائج الأعمال والمركز المالى فى نهاية الفترات المالية .

ومن أهم معاملات الوحدات غير الهادفة للربح التى يطبق عليها أسس القياس ما يلى :

- (١) - الإيرادات والموارد التى تحصل عليها لتمويل أنشطتها المختلفة .
- (٢) - نفقات (مصروفات) الأنشطة المختلفة التى تمارسها الوحدة .

(٣) - الاقتناء أو التصرف فى الموجودات الثابتة التى تقتنيها الوحدة لتساعدها على أداء أنشطتها المختلفة .

ومن أهم أسس القياس المحاسبى المناسبة للوحدات غير الهادفة للربح ما يلى :

١- قياس الإيرادات على أساس القيمة المحصلة بها فعلاً وكذلك المستحقة ولم تحصل طبقاً لأساس الاستحقاق ، وإذا كانت هناك إيرادات فى صورة عينية فإنها تترجم إلى قيم نقدية على أساس القيمة السوقية لها وقت الاقتناء والمقدرة بمعرفة أهل الخبرة والاختصاص والبصيرة ، كما تترجم الإيرادات المقدمة إلى الوحدة فى صورة حقوق انتفاع على أساس قيمة المثل .

٢- قياس النفقات : ويقصد بالنفقات بأنها المبالغ المدفوعة أو المستحقة لتمويل الأنشطة المختلفة ، ويحكمها الضوابط الآتية :

- المشروعية : بمعنى أن تكون النفقة مشروعة وعائدها مشروع .
- السببية والارتباط : ويقصد بذلك أن تكون هناك علاقة سببية بين عملية الإنفاق وأنشطة الوحدة .
- الوسطية : بمعنى أن لا تتضمن النفقات إسرافاً أو تبذيراً أو مظهرية ، كما لا يجوز التقدير حتى تُؤدى الخدمات والمنافع على الوجه الأحسن .
- الاستفادة : بمعنى أن يتحقق عائد فى صورة منفعة أو خدمة أو سلعة على المستفيدين من عملية الإنفاق .
- التنمية والتطوير : بمعنى أن تساهم النفقات فى تنمية وتطوير الخدمات والمنافع التى تقدمها الوحدات .
- ويتم القياس على أساس القيمة النقدية المدفوعة أو المحسوبة وفقاً للأساس الذى سوف يطبق : الأساس النقدى أو أساس الاستحقاق ، وليس هناك من مخالفة شرعية من تطبيق أيهما ، والأولى تطبيق أساس الاستحقاق كما سبق الإشارة من قبل .
- □ قياس الموجودات الثابتة : يقصد بالموجودات الثابتة بأنها الأصول الثابتة التى تقتنى من أجل المساعدة فى أداء أنشطة الوحدة ، وليس بغرض التجارة ، مثل العقارات والآلات والمعدات والأثاث والسيارات وما فى حكمها .
- وتقاس عند الاقتناء على أساس القيمة النقدية المدفوعة ، وفى نهاية السنة المالية تقاس على أساس القيمة الدفترية وتطبق عليها أسس وطرق الإهلاك والصيانة المتعارف عليها ، كما سبق الإشارة من قبل .
- وهناك من المحاسبين من يرون أن لا يطبق على الأصول الثابتة أسس وطرق الإهلاك بل تثبت على أنها مصروفات جارية تحمل على السنة التى اقتنيت فيها على منوال ما يطبق فى الوحدات الحكومية ، وهذا الرأى لا يساعد فى تحقيق الرقابة

وقياس الأداء وتقويمه ، ومن الناحية الأخرى هناك فريق من المحاسبين من يرون أنه يجب العدول عن ما تطبقه الوحدات الحكومية ، وتؤيد تطبيق أسس وطرق الإهلاك على الأصول الثابتة .

✓ أسس العرض والإفصاح المحاسبي عن معاملات الوحدات غير الهادفة للربح .

يقصد بالعرض والإفصاح : عرض المعلومات المحاسبية عن المعاملات التي قامت بها الوحدة في صورة قوائم وتقارير وتفسيرها لتساعد مستخدميها في تكوين رأى عن الأداء عن فترات زمنية معينة .

ويشترط في هذه المعلومات أن تكون صادقة وأمانة ودقيقة وموقوتة ومحايدة ونافعة لتكون أساساً سليماً في التخطيط المسبق والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة .

ويحكم العرض والإفصاح والمحاسبي الأسس الآتية :

- (١) - المنفعة : ويقصد بها أن تحقق المعلومات المعروضة المنافع المنشودة لمستخدميها .
 - (٢) - الوضوح : بمعنى أن تكون واضحة وسهلة الفهم والانتفاع بها بدون عنت أو مشقة أو جهد مضمئ .
 - (٣) - الشمولية : بمعنى أن تعطى معلومات شاملة عن جميع المعاملات بدون إخفاء أو تورية لأمر هامة وضرورية .
 - (٤) - الملائمة : بمعنى أن تناسب مستخدميها ويمكنهم فهمها والاعتماد عليها في الأغراض التي أعدت من أجلها .
 - (٥) - التوثيق : بمعنى أنها تركز على مصادر معتمدة موثوق فيها .
 - (٦) - التوقيت : ويقصد بذلك أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة لمستخدميها في الوقت المناسب للانتفاع منها .
- ومن أهم وسائل العرض والإفصاح المحاسبي الشائع استخدامها في مجال الوحدات المحاسبية ما يلي :
- القوائم المالية .
 - التقارير المالية .
 - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .
 - التحليلات والدراسات الخاصة لبعض المسائل الواردة بالقوائم المالية .